

نصوص مختارة للشيخ ابراهيم اليازجي

(وفقًا للتسلسل الزمني)

أدب المدارس^١

فإذا خرجتم من هذه المدرسة وفي أيديكم الإجازات المؤذنة باستكمالكم دروسها، فأول ما أوصيكم به المثابرة على درس ما تلقيتموه فيها، وتعهّد الذاكرة به، مخافة أن يسرع إليه النسيان؛ فإنّ آفة العلم، كما قيل، إهماله. فاجعلوه حديث النفس في خلواتكم، وتذكّروه في مجالسكم، وروّضوا بأسراره خواطركم، حتّى تستحکم ملكته في أذهانكم، وترسخ مسائله في مخيّلاتكم، وتمثّل صورته في بدائهم. ولا تقنعوا منه بالقدر الذي بلّغتموه في حلقات الدرس، ولكن استزيدوا ما وصلت اليه أيديكم منه، وخذوا أنفسكم بإدمان البحث والإستقراء، لإدراك كلّ المسائل والإحاطة بأطرافها، واستظهار ناذها^٢ وغريبها؛ فإنّ المدرسة لا تضمن لأحد من تلقى علومها أن يخرج منها عالماً، ولا ذلك في غاية شيء من المدارس، ولا في طوّقه، وإتّما العالم يصير عالماً في بيته وفي مقام شغله، وهو أستاذ نفسه، على الحقيقة، يبلّغها الكمال بإدمان الجهد، وتكرار المطالعة والاشتغال.

ولست أنكر على آحاد منكم بلغوا في التحصيل مبلغاً عزيزاً، وأحصوا من الأصول والقياس حظاً جليلاً، غير أنّي لا أطرى أحداً منهم بأنّه قد استولى على شيء من غايات العلم، ولا تقرّب من حدود الكمال فيه، ولكي أبتشّر الذين بلغوا هذه المنزلة، وانتهوا الى آخر درجة من سلّم الدروس، بأنهم قد صاروا أهلاً لأن يضعوا قدمهم في أوّل درجة من سلّم العلم. ورجائي، بما عهدت من ذكاء أفتدّتهم وثبات عزائمهم، أنّهم سيُحصّون عن قليل في سواد أهل العلم القائمين برفع مناره، والتطريس^٣ على آثاره، إذا لم تحبّ عليهم ريح الكسل، التي تطفئ نور الذكاء، وتنسف حصون الثبات؛ ألا وهو الآفة التي أهدّركم شرّها، وأسأل لكم العافية منها. وإذا جاوزتموها لم أحش على عزائمكم أن تُكسَع^٤ بوهن، ولا على جهدكم أن يُنال بضَيّاع.

^١ مقتطفات من خطاب ألقاه في أثناء الاحتفال بتوزيع الجوائز على طلبة المدرسة البطريركية في بيروت سنة ١٨٩٠.

^٢ الناذ: الشارد.

^٣ التطريس: إعادة الكتابة على المكتوب، ويكون ذلك بتغيير أو زيادة.

^٤ تكسع: أي تضرب.

ضرورة التخصّص

ولست أزيدكم بياناً، أنّ العالم لا ينفع بعلمه، إلّا إذا كان راسخ القدم فيه، مستنبطاً^١ لأسراره ودخائله، محيطاً بما تشعب من فروعه ومسائله؛ وذلك ممّا لا يُنال إلّا بطول المزاولة، وتكرار المراجعة، وتفريغ الذهن لما يُتوخى حفظه، وإخلاء الذّرع^٢ لإحصائه^٣. ولذلك فإنّي أنصح للمستزيد منكم، أن لا يتعرّض لما لا يعنيه من العلم، ولا يتجاوز ما درسه إلى غيره، قبل أن يستوفي حفظه منه، ويرسخ في ملكته. وإنّ وجد من نفسه قدرة على التوسّع وميلاً إلى المزيد، فليكن في ما يجانس مأخذه، وينضمّ في سلكه، بحيث لا يكون انتقال الذهن بعيداً، ولا تتعارض فيه صور العلوم بما يضعف ملكتها فيه، وتضيق الحافظة عن إحصائه. على أنّ المرء مفضوّر على التطلّ^٤، مولع بالاطّلاع على ما لم يعلم، ولكلّ علمٍ فائدة تتوقّر بها مادّة العقل، ويتّسع مذهب الفكر، ويبعد مرمى البصيرة، فلا يمتنع على من شاء منكم أن يزين علمه بما يضمّ إليه من سائر العلوم، ويشحذ ذهنه بما يصل إليه اطّلاعه من المدارك. ولكن ليكن ذلك بحيث لا يصرفه عمّا هو فته الجدير بالتوسّع فيه، وليقتصر فيه على حدّ المشاركة^٥ دون التبخر وقصد الإحاطة، لئلا يقصر باعه عن تناول كلّ واحد من العلوم التي يتوخّاها، فيخرج متخلّفاً في الجميع. وإنّ سمعتم أنّ فلاناً المنعوت بعلامة العلماء، وفيلسوف العصر، وقد أحاط بمتفرق العلوم وأصبح في كلّ منها إماماً، فإنّما هو تزيين المحال، وتلقين الغرور. وهؤلاء مشاهير علماء المتقدّمين والمتأخّرين، لا تكادون تجدون واحداً منهم، ممّن يُشار إليه بالسّبِق والتبريز، إلّا وهو قد اشتُهر بجنسٍ من العلم، ولم يكن له في سائر العلوم الأخر إلّا مشاركات.

آداب النقد والمناظرة

وإذا ضمّكم مجلس أدب وتشمّرتم^٦ للبحث فيه، فلا تتفرّغوا للنقد والتخطئة والتنبيه على هفوات أهل العلم، إرادة أن تكاشفوا الناس بمبلغ علمكم، وتوهّمهم أنّكم أرفع ممّن تخطّونه مقاماً، وأوسع علماً؛ فإنّ ذلك يبعث النفار منكم في النفوس، والاشتمزاز في الصدور، وتُلاحظون بعين الكراهة من رصفائكم وأمّاطكم، وتنصبون أنفسكم أغراضاً للقارضين^٧ وأهدافاً للطاعنين؛ وتُعزّون الألسنة بالعضّ من مزيتكم وإحسانكم، فيكون ذلك سبباً في حطّ مقامكم، ونصب العداوة لكم، والوقوف لكم بالمرصاد فيما تتوخّونه من المقاصد، وتتجهون إليه من الرغائب. وأحدركم كلّ التحذير من الطعن على من اشتُهر بفضلٍ أو مزية، واعترف له سواد الناس، ولاسيّما أهل العلم، بالتقدّم؛ فإنّكم إن فعلتم، جعلتم أنفسكم غرضاً لكلّ من تشيّع له، فأكثرتم أعداءكم ومناصبيكم، في حين أنتم، على جدّثان

^١ مستنبطاً: مستخرجاً.

^٢ الذّرع: الصدر.

^٣ لإحصائه: لحفظه.

^٤ التطلّ: التناول للنظر إلى الشيء البعيد.

^٥ للمشاركة: أي المشاركة في العلوم دون التبخر فيها.

^٦ تشمّرتم: هبّأتم.

^٧ للقارضين: أي القاطعين الأعراض بالذم.

أمركم¹، أحوج الناس إلى الاستكثار من الصحابة والأصدقاء، والمشايخين في أحوال الدنيا، والدافعين إلى التقدّم في مراتب الشهرة والفضل. ولا تحسّبوا الناس سواً في معرفة الصواب، فإنّ ذوي العلم فيهم نقر معدود، والمنصفون من أولئك قليل، وفيهم من لا يهتّم أن يعرف موضع الحقّ، فلا يتفرّغ للبحث في دعواكم، وإنّما يحكم بمجرد ما تقرّر في علمه، أو سبق إلى وهمه من أفضليّة الأشهر، فلا تحصلون منها على طائل. وإذا كان ذلك حال العلماء، وهو الواقع في كثير من الأمر، فما الظنّ بغيرهم ممّن لا أداة له للحكم، ولا موقع عنده للفصل؟

وإذا جالستم أهل العلم، ولاسيّما ذوي التبريز منهم، فليكن مقعدكم منهم مقعد المستفيد، وإيّاكم والاعتراض عليهم ولو غلطوا، فإنّ في علمهم ما يُخرّجهم ممّا أخذتم عليهم، ولا تأمنون أن يرموكم فيما لا تخرجون منه. وإذا اعترض عليكم عارف وأظهر لكم خطأً بدرّ منكم، فلا تسرعوا إلى الاحتجاج والمكابرة أنفةً واستكباراً، بعدما عرفتم الحقّ، فإنّ ذلك سبباً في حرمانكم فوائد جمّة. وإذا دُفِعتُم إلى جدل، فتحاموا الصلّف والتحقير، وأخذ الخضم بالعنف والاستعلاء لإقناعه بالحقّ، فإنّ ذلك ممّا يُضيّع الحقّ، ويخفي وجه الصواب، ويعود عليكم بالتهمة، لأنّ الصلّف من سلاح العاجز. وإيّاكم ومساجلة من هو دونكم علماً، والاشتغال بمغالطته وجداله؛ ولكن ينبغي أن ترشدوه إلى الصواب إرشاد المفيد، فإن أبي وكابر فأقلعوا عنه إقلاّعاً جميلاً، لئلا يشين علمكم، ويستدرجكم إلى ما يستزلّ أقدامكم، فتؤثّون من الطريق الذي أخذتموه عليه، وترجعون عنه بصفقة المغبون.

لا أدري

وأحذركم الدعوى، فإنّها آفة الفضل، ومحلّ النكير، ولو كانت حقّاً؛ وقد اعتادت النفوس أن تنفر منها، وتبخس صاحبها من حقّه؛ حتّى لو كانت له عشرة، وادّعى عشرة، اجتهدوا أن يجعلوها له تسعة؛ فما الظنّ بمن كان له عشرة وادّعى خمسين؟ وإيّاكم والتمويه في العلميات والخلط فيما لا تعلمون، حذار أن يقوم لكم في المرصاد من يزيّف علمكم، ويردّ بضاعتكم عليكم، فتقعون في النقصان من حيث تطلبون المزيد. ولا تحسّبوا أنّ العالم لا يسمّى عالماً حتّى يُجسّن الجواب عن كلّ شيء، ولو في العلم الذي تجرّد له، وقضى عليه أيامه؛ فإنّ العلم لا ينتهي إلى حدّ يقف عنده، بل قد تقرّر أنّ من أعظم فضائل العلم، أن يبصر ربه بقصوره، ويطلعه على جهله. ومن اغترّ بنفسه، وظنّ أنّه وسع كلّ شيءٍ علماً، فقد دلّ على قلة بضاعته، وضعف مداركه. فلا يخجلّ العارف منكم إذا سُئل عن شيء، فلم يحضره، أن يقول: لا أدري؛ فإنّ قول القائل: لا أدري خيرٌ من أن يُقال له: أخطأت. بل قد عُذّ ذلك من جملة مناقب ذي العلم وأدلة كماله فيه؛ حتّى إنّ السيوطي عقد باباً في كتابه "المزهر" فيمن سُئل من العلماء عن شيء فقال: لا أدري؛ فذكر عدّة من مشاهيرهم وكبرائهم، كالأصمعي وابن دريد والأخفش وأبي حاتم، وغيرهم من أهل هذه الطبقة. قال أبو عبد الله الزعفراني: كنت يوماً بحضرة أبي العباس ثعلب فسئل عن شيء، فقال: لا أدري. فقال له بعض من حضر: أتقول لا أدري، وإليك تُضرب أكباد الابل،

¹ جدّتان الأمر: أوّله وابتدأوه.

واليك الرحلة من كلّ بلد؟ فقال: لو كان لأملك بعدد ما لا أدري تمرّ لاستغنت. قال: وسئل الشعبيّ عن مسألة فقال: لا أدري، فقيل له: فبأيّ شيء تأخذ رزق السلطان؟ فقال: لأقول فيما [في ما] لا أدري: لا أدري. انتهى بمعناه.

ويقرب من ذلك ما حكاه بعض علماء العصر من الفرنسيّس، قال: إنّ إحدى خواتين¹ الأشراف تصدّت يوماً لأحد مشاهير العلماء في مجلسٍ حافل، فقالت له: أمطرّ يكون بعد الهلال أم صحو؟ فقال: لا أدري. قالت: إذاً فما علّة اتصال الغيث في هذا العام؟ قال: هذا ممّا لا نعلمه. قالت: أنظرنّ أنّ سكان المشتري يكونون على خلقتنا؟ قال: أيّتها السيّدة إيّي لا أعلم شيئاً من ذلك. فقالت: يا عجباً، فلم يتبخر المرء في العلم إذاً؟ فقال: حتّى يقول أحياناً إيّي لا أعلم شيئاً.

خطر التأليف

وإذا انتدب² أحدكم للتأليف في علمٍ من العلوم، فليتوخّ الفائدة والنفع دون الشهرة، ومكاشفة الناس بما أوتيه من فضلٍ علمٍ أو سعةٍ اطلاع، لئلاّ ينصرف همه إلى التشاغل بما لا تدعو إليه الفائدة المقصودة من تأليفه، ويحشو كلامه بما يفوت طور الدارس من غامض المسائل وغيرها. فبينا هو يريد إثبات براعته وطول باعه، إذ يطرح المستفيد في لجج لا يُدرِك لها ساحلاً ويصبح كتابه ضريراً من المعاياة. وهذا ممّا سقط فيه كثيرٌ من أكابر العلماء وجلّتهم، فأضاعوا فضل علمهم في سبيل أمثال هذه السفاسف؛ ورغب الناس عن تأليفهم إلى غيرها، فطُرحت في زوايا المهملات.

وسواءً ألفتهم، أو حاضرتم، فإيتاكم والتسرّع في إثبات الأحكام العلميّة، خصوصاً من رُزق ثقة الناس منكم واطمئناخهم إلى الأخذ عنه، لئلاّ يفشو الوهم، وتفسد الحقائق العلميّة. ولا تثبتوا حكماً قبل الوقوف على صحّته، ومعرفتكم من أنفسكم القدرة على إيضاحه متى سُئلتكم عنه، لئلاّ تضطّروا أن تقولوا: هكذا نقلنا؛ فتكون منزلتكم منزلة الناسخ الذي ينقل صُور الحروف، ولا يعلم ما وراءها. واعلموا أنّكم متى أجنّتم لأنفسكم نقل ما لا تعلمون، ورطّكم ذلك في شِعابٍ³ حرجة، وأوردكم مواردٍ وبئيلة، لما تعلمون من كثرة المتهافتين على التأليف بقصد الشهرة أو الكسب، فهما ما ينقلونه أم لم يفهموه. فإذا لم تعتصموا بالبحث في كلّ مسألة تتلقونها عن غيركم، لم تأمنوا الوقوع فيما [في ما] يعسر عليكم المخرج منه، وكنتم سبباً في نشر الأوهام، وذريعة في إفساد العلم، ولاسيّما ونحن في عصر قلّ نُقادته، فيفشو الغلط من غير نكير، وتتلقاه الناس من وجه الثقة فيعمّ الفساد.

وكلّكم يعلم بما صارت إليه حالة العلم في هذه الأقطار، وما نحن فيه مذمات من السنين، من التخلف والوقوف، حالة كون غيرنا من الأمم التي رقيت بعدنا في معارج المدنيّة، لم تزل عاكفةً على إدمان البحث والتحقيق، دائبةً في سبيل الكشف والاستنباط، إلى أن

¹خواتين: جمع خاتون، وهي المرأة الشريفة، تُلَقَّب بما نساء الملوك عند العرب والترك، قيل إنّها من لغة التتر.

²انتدب الشيء: أجنّه إليه وتعرض له.

³شِعاب: طرق، واحداها شِعْب، بالكسر.

بلغوا من البسطة في العلم والتبحر في مداركه، واستقصاء غاياته، ما هو معلوم؛ وزادوا عليه وفرّعوا منه ما لا يقف عند حدّ ولا يحيط به إحصاء. وكلّ ذلك ممّا خلّكت كتبنا ومدارسنا عنه، فضلاً عن ذهاب ما كان في خزائنا من بقايا علوم السلف، إلّا ما لا غناء به ممّا لا يتعدّى آداب اللسان. فنحن اليوم في أمسّ الحاجة إلى استرجاع تلك الذخائر، ونقل هذه المستحدثات إلى لساننا العربيّ لنلحق بأولئك القوم، ونستأنف خطواتنا في السبيل الذي تقدّمونا فيه. فإذا عمدتم إلى شيء من التأليف، فليكن فيما [في ما] دعت إليه الحاجة ممّا ذُكر، تدرّجاً إلى بثّ مثل هذه العلوم في البلاد، لما تعلمون من أنّنا قد انتهينا إلى عصر لا يُجْتزأ فيه من الحقائق بقواعد النحو والبيان، ولا يُستغنى من الاختراع بابتكار معاني الغزل والمديح. وكلّكم آخذ بطرف صالح من ألسنة أولئك القوم، وعندكم من أصول العلوم الطبيعيّة والرياضيّة وغيرها، ما يمكنكم من نقل كثير من الفوائد المحتجّة وراء ظلّ العجميّة، تردّونها في قالب عربيّ، وتنشرونها في البلاد، فتتوفّر بذلك علوم الوطن، وتزّين مكاتب اللغة بما تزيدونها من مثل هذه التصانيف المرسومة فيها أسماءكم، بما يضمن لكم الثناء والذكر الباقي على الأحقاب.

الشيخ إبراهيم اليازجي،

"أدب المدارس" في مناهل الأدب العربيّ، ١٣، مختارات من إبراهيم اليازجي، بيروت، مكتبة صادر، [د.ت.]، ص ٦-١٦.

###

العاميّة والفصحى

هل تُكتب العربيّة بالحرف اللاتيني؟

هو مشكل قاسم في تاريخ اللغة العربيّة كثيراً ما حاول الخوض فيه العلماء، فتباروا في تعداد البراهين والحجج في فضل كلّ من اللغتين. وقد تجاوز بعضهم الرغبة في استبدال العاميّة بالفصحى إلى القول بنسخ الحرف العربيّ وإحلال الحرف اللاتيني محله. ومن الممتع حقّاً أن نسمع في هذه القضية رأي كبير اللغويّين المعاصرين وقد أثاره، قبل نصف قرن، كتاب للمستر ولّمور الإنكليزيّ، أحد قضاة محكمة الإستئناف الأهليّة بالقاهرة، رمى فيه إلى تسهيل درس العربيّة على أبناء قومه، معتمداً على العاميّة المدوّنة بالحرف اللاتيني. فكان للشيخ إبراهيم نظر في الأمر تناول فيه الموضوعين حميماً. قال بعد مقدّمة طويلة:

"والذي عندنا أنّ السبب الواقعيّ في هذه الحركة، والداعي إلى إحداث هذا الانقلاب العظيم في الأمّ، هو السبب المذكور آخراً، وهو ما يجيده الأجنبيّ في اللغة المكتوبة من الألفاظ التي لا يفهمها إلّا المتعلّمون، وحيث إنّ كان يجد من نفسه أنّه لا بدّ له من تعلّم اللغتين جميعاً. لأنّه لو تعلّم اللغة العاميّة وحدها، سمع من ألفاظ العائمة ما لا يفهمه، لأنّ أدنى تغيير في صورة اللفظة يقف حجاباً بينه وبين فهم معناها. والقوم لا يستغنون عن كلتا اللغتين، إحداهما للمفاوضات اللسانيّة والمصالح اليوميّة، والأخرى لفهم ما يُكتب ولا سيّما في

الجرائد السياسيّة، ولا نقول في أوراق الحكومة لأنّ لهذه لغة ثالثة لا تُعدُّ من هذه ولا تلك، ونعني بها اللغة المعروفة بلغة الدواوين... وهذه لا نعلم بأيّ طريقة يَنْوُونَ أن يتداركوها.

وأما كون اللغة العاميّة أصلح لنشر المباحث العلميّة، فلعلة لا يخلو من الصحّة، والذي نقدره، من معنى هذا القول ، أنّه لما كانت هذه اللغة فاقدة الروابط، وألفاظها غير مقيّدة بأوزان محرّرة، ولا معرّضة للحركات الإعرابيّة كالصيغ الفصيحة، كان من الممكن أن تدخل فيها جميع الألفاظ الأعمميّة المستحدثة في العلم والصناعة وغيرهما، من غير حاجة إلى وضع مرادفات لها من العربيّة، أو إفراغها في قالب من قوالب التعريب. وحيث إنّ تكون منزلتها من هذه الجهة منزلة اللغة التركيّة في هذه الأيام وهذا، ولا يجزّم، من الأمور التي ينبغي لكلّ عربيّ أن يعيرها نظرة اهتمام، فإنّ اضطرارنا إلى إدخال علوم العصر في مدارسنا، ممّا لا كلام فيه؛ ولكن أكثر مصطلحات تلك العلوم لا لفظ له في لساننا، لأنّه ممّا استحدث بعد انقطاع عهد العلم عند العرب، بل ربّما نشأ هناك فروع من العلم لم يكن لها رسم عندهم، ولا عرفوا شيئاً منها، كالكهربائيّة والبخار وغيرهما، فضلاً عن العلوم التي تبدّل رسمها، كالكيمياء، والهيئة، وفضلاً عن أسماء الآلات والمصطلحات الصناعيّة ، بحيث كان أكثر اللغة العلميّة ممّا لا مرادف له عندنا، وأصبح لا يمكن التعبير عنه إلّا بأحد وجهين: إمّا بأن نستخدم الألفاظ الأعمميّة عينها، وهي ثباين الأوضاع العربيّة في أوزانها ومقاطعها ، فتؤدّي إلى تشويه وجه اللغة وإفساد محاسنها؛ وإمّا بأن نتكلّف تعريب بعضها ووضع مرادفات للبعض الآخر، وهذا على ما نرى لا موضوع له اليوم مع انقطاع أئمة اللغة عندنا إلى بعض صحف الأوائل ينقبون في خلال سطورها، ويبحثون عمّا تحت ألفاظها وحروفها من المغازي والأسرار، ومع اشتغال الكتاب ممّا بتقويم أود السياسة والذود عن حياض الشرق بأسنة أقلامهم الماضية... وما دام أصحاب اللغة نائمين عن الاهتمام بسدّ ثلمها والمصير بما إلى مجارة لغات العصر، فهي، ولا محالة، صائرة إلى أقبح ممّا أشار به مؤلّف الكتاب ومَن على رأيه، بحيث إنّ اللغة العلميّة ولغة الحديث ستصبح كلتاهما فرعاً من المألطيّة؛ ولا تبقى اللغة الفصحى إلّا في الجوامع والمحاكم. وهذا معنى موت اللغة، لا تُوصفُ اللغات الميتة بغير ذلك. فإنّ كانوا راضين بهذا فهو مُتَسَسِّ لهم من اليوم ، ولا نرى وجهها لاعتراض بعض الجرائد على صاحب الكتاب، فإنّه قد صدّقنا النصيحة، ولم يُبشّر إلّا بما يعود إلى ترقية عقول الأئمة. وإلّا بقي ابن الشرق في القرن العشرين كما كان البدويّ في زمن الجاهليّة.

وأما مسألة الكتابة وعدم وجود صور لأصوات الحركات في رسم الهجاء العربيّ، فممّا لا يُبالي به بالقياس إلى الأئمة نفسها إن كان النظر إليها مجرّداً، ولو كان من أصعب العقبات بالقياس إلى الأجنبيّ الذي يروم تعلّم اللغة والقراءة في كتبها. وهذا على الحقيقة من المشاكل التي يعسر حلّها، لأنّ الحركات عندنا مقادير لا تتعدّها، فإذا رُسِمَتْ بالحروف كما هو الشأن في اللغات الأروبيّة، جاء لفظ الكلمات مُنكّراً، وربّما التبس بعضها ببعض فلم يبقَ فرق بين سلّم مثلاً وسالم وسليم، إذ يكون بعد السين ألف وبعد اللام ياء في الكلّ، وقد يجيء ما هو أنكر من ذلك كما في مثل قَتَل وقَاتَل، لما هناك من الاختلاف الفاحش في المعنى، وحيث إنّ لا يبقى غنى عن

وضع علامات تميّز الحركة من الحرف فعاد الأمر إلى الشكل وهو يُعني وحدَه بدون الحروف. وذلك فضلاً عمّا في التزام التحريك في الرسم، سواء كان بالحرف العربيّ أم اللاتينيّ، من إطالة هجاء الكلمات، واقتضاء الكتابة زمنًا أطول إلى ضعيفٍ آخر في الأقلّ. فجملة ما يُقال إنّ الحركات في العربيّة لا تُكتَب إلاّ بصورة حركات، لأنّ لفظها ليس لفظ الحروف الكاملة، ولا هي داخله في بُنية الكلمات، وإمّا الغرض الأصليّ منها الانتقال من مقطع إلى مقطع. لكنّ غاية ما هناك أنّه يمكن استنباط طريقة تُمكن المطابع من وضع الحركات على وجه أسهل، وحنئذٍ لا يُشكّل إلاّ الحرف الذي يمكن التباسه ولو على الأجنبيّ، فتكون مطبوعاتنا على مثال بعض الكتب التي تُطبّع للتعليم في المدارس، وإنّ كان الأمر على كلّ حال فيه من الصعوبة ما فيه.

بقي أنّه على تقدير خروج هذا الرأي إلى الفعل، فإنّ ما يتخلّص منه الأجنبيّ يقع فيه الوطنيّ، بل يقع في أشدّ مضضاً منه، على ما سنذكره. ونعني بالوطنيّ هنا المسلم الذي هو العنصر الغالب في البلاد. فإنّه مع تعليمه قواعد اللغة العاميّة، لا يستغني عن تعلّم اللغة الفصحى لإحكام قراءة القرآن، وتلقّي الحديث، وفهم نصوص الشرع المبنية عليهما. ولا بدّ لبلوغ هذه المنزلة من قراءة كتب النحو والبيان واللغة وسائر علوم الأدب. وهذه كلّها، إنّ لم يتعلّمها في مدارس البلاد، لزمه أن يتعلّمها في مدارس أخرى خاصّة، أو يدرسها في منزله؛ وكلاهما لا يستطيعه إلاّ الأغنياء، فضلاً عمّا فيه من المشقّة وإضاعة الزمن. وكذلك يلزمه أن يتعلّم قراءتين: إحداهما بالحرف العربيّ لتلاوة القرآن، لأنّه لا يجوز له أن يكتبه بحرف أجنبيّ إلاّ عند الضرورة على خلاف، والأخرى بالحرف اللاتينيّ المُصطلح عليه في البلاد لمطالعة ما يُنشر فيها من الكتب والجرائد ولدراسة العلوم العصريّة التي يُرام كتابتها باللغة والحرف المذكورين، على ما أُشير إليه في التّأليف. ولا نخال التسليم بذلك كلّ من الأمور المُستسهلة. ومن هنا يعلم المؤلّف وغيره أنّ العربيّة لا تُقاس في ذلك بالطلبيّانية واليونانيّة، إذ ليس في هاتين اللغتين شيء من الأمر الدينيّ الذي أشرنا إليه، بل فيما [في ما] حدث أخيراً في أمر ترجمة الإنجيل إلى اليونانيّة الحديثة عبرة كافية، مع انتفاء المخدور الذي ذكرناه. وبقي، وراء ذلك كلّ، ما يترتّب على هذا الانقلاب من الخسران الجسيم بضياح ما يُحصى من كتب العلم والتاريخ وغيرهما، بحيث يتعدّر نقل هذا الكتب بأسرها إلى الحرف الجديد، ولا يبقى سبيل للأعقاب إلى تناول ما فيها، إذا تعيّر الحرف الذي يقرأون به. ولذلك فالذي نراه لواضعي هذه الطريقة أن يقتصروا فيها على تعليم الأجنبيّ لغة البلاد، ولا يتجاوزوا إلى ما وراء ذلك من التبدّل في شؤون الأمة، فإنّ محاولة هذا الإحداث فيها ليس في شيء من الحكمة ولا هو من الأمور التي يساعدها الإمكان.

الشيخ إبراهيم اليازجي،

"العاميّة والفصحى، هل تُكتَب العربيّة بالحرف اللاتينيّ؟" نقلاً عن: البستاني، فؤاد افرام، الروائع، ٤١، الشيخ إبراهيم اليازجي، في اللغة والأدب، الطبعة الثانية، بيروت، المطبعة الكاثوليكيّة، ١٩٥٦ (الطبعة الأولى ١٩٥٢)، ص ٥٢-٥٦.

###

لغة الجرائد

تقدّم لنا، في المقال السابق، كلامٌ من بيان موضع الجرائد من الأمة، وما لها من التأثير في مداركها، وأذواقها، وآدابها، ولغتها، وسائر ملكاتها، ولاسيّما مع كثرتها وانتشارها في عهدنا الحالي، حتّى أصبحت بحيث تصدر الألوف منها كلّ يوم، وتوزّع بين أيدي القراء، فيتناول كلّ قارئٍ منها على حسب وسعه واستعداده.

وليس من يُنكرُ أنّ ذلك كان سبباً في انتشار صناعة القلم عندنا، وتدريب الكتاب على أساليب الإنشاء، واقتباسهم صورَ التراكيب المختلفة، وإحياء الكثير من اللهجة الفصحى، حتّى بين عامة الكتاب، ممّا أذن بانتعاش اللغة في كبتها، وأحيا الآمال في عودها إلى قسم رونقها.

بل إذا تفقّدت الجرائد أنفسها، وجدتها قد انطلقت إلى طور جديد من الفصاحة، وجزالة التعبير كما تبيّن ذلك، من المقابلة بين حال الكثير من جرائدنا اليوم، وما كانت عليه عامّة الجرائد منذ نحو عشر سنوات أو دوّنها، والفضل في ذلك، ولا شكّ، عائداً إلى هذه الكثرة نفسها بما نشأ عنها من المباراة بين الأقلام وازدحام القرائح في حلبات السبّ، فضلاً عمّا تهيّأ بها من إنتشار أسلوب الفصاحة ورسوخ ملكة الإنشاء.

بيد أنّنا، مع ذلك كلّه، لا نزال نرى في بعض جرائدنا ألفاظاً قد شدّت عن منقول اللغة، فأُنزِلت في غير منازلها، أو استعملت في غير معناها، فجاءت بها العبارة مشوّهةً، وذهبت بما فيها من الرونق وجودة السبك، فضلاً عمّا يترتّب على مثل ذلك من انتشار الوهم والخطأ، ولاسيّما إذا وقع في كلام من يُوثق به، فتتناوله الأقلام بغير بحث ولا نكير.

ولا يخفى أنّ الغلط في اللغة، أقبح من اللحن في الإعراب، وأبعد من مظانّ التصحيح لرجوعها إلى النقل دون القياس، فيكون الغلط فيها أسرع تفسّخاً، وأشدّ استدراجاً للسقوط في دركات الوهم.

والعجب هنا أنّك كثيراً ما ترى أناساً من متقدّمي الكتاب، وذوي القدم الراسخة في اللغة والإنشاء، يعتمدون أحياناً على التقليد، وربّما قلّدوا من هو دوّهم من أصاغر أهل الصناعة، حتّى فشا النقل بين تلك الطبقات كلّها، وأصبح كثيراً من ألفاظ الجرائد لغة خاصّة بها تقتضي معجماً بحاله.

ولمّا كان الاستمرار على ذلك ممّا يُخاف منه أن تفسد اللغة بأيدي أنصارها والموكول إليهم أمر إصلاحها، وهو الفساد الذي لا صلاح بعده، رأينا أن نُفردَ لذلك هذا الفصل، نذكر فيه أكثر تلك الألفاظ تداولاً، وننبّه على ما فيها مع بيان وجه صحّتها من نصوص اللغة.

وفي يقيننا أنّ وصفاءنا الأفاضل يتلقّون ذلك ممّا خدمةً إخلاصٍ لهم، لا نقصد بها إلا المحافظة على اللغة، وصيانة أعلامهم من مثل هذه الشوائب، مع كفايتهم مؤونة البحث والتنقيب في كتب اللغة على ما هو معلومٌ من وعورة مسلكها، وشكاسة ترتيبها ممّا كان ولا شكّ هو السبب في تحفيهم عن مراجعتها، واستثبات صحّة تلك الألفاظ منها، والله نسأل أن يُوردنا جميعاً موارد الصواب بفضله، عزّ وجلّ، وحسّن تسديده.

فمن تلك الألفاظ: لفظة التحوير التي لم يبقَ كاتبٌ جريدةٍ، ولا مؤلّفٌ كتابٍ، إلا وُردتْ في كلامه مئاتٍ من المِرار، يريدون بها معنى التنقيح، والتعديل، والتهذيب، وما جرى هذا المجرى وذلك في الكلام على الشروط، والمعاهدات، والأحكام وأشباهها.

ولم تردّ هذه اللفظة في شيء من كتب اللغة بمعنى من هذه المعاني، إنّما التحوير في اللغة بمعنى التبييض.

يُقال: حوّر الثوب إذا قصّره وبَيّضه، ومنه الحواري للدقيق الأبيض، وهو لباب البُرِّ وأجوده وأخلصه، وقد حوّر الدقيق إذا بيّضه، وغالب ألفاظ هذه المادّة يرجع إلى معنى البياض.

فما ضرّ لو استعملوا في مكان هذه اللفظة إحدى الكلمات التي ذكرناها في مرادفها.

ومن ذلك قولهم: تقدّم إليه بكذا، يعنون رغب إليه فيه، وسأله قضاءه، وإمّا يُقال: تقدّم إليه بمعنى أوَعَزَّ إليه أو أمره، تقول: تقدّم الأمير إلى عامله أن يفعل كذا وكذا فهو على عكس المعنى الذي يريدونه كما ترى.

ومن ذلك قولهم: شكّر له على إحسانه، وشكّر لإحسانه، وشكّر له لإحسانه. صُوّر لا تكاد تتعدّها كتابات الأكثرين، وكلّها حائدة عن الصواب. قال في تاج العروس شكره وشكر له... وشكّرتُ الله، وشكّرتُ الله، وشكّرتُ بالله، وكذلك شكّرتُ نعمة الله وشكّرتُ بها. وفي البصائر للمصنّف... يُقال شكّرتُهُ وشكّرتُ له، وباللام أفصح. اهـ.

وفي لسان العرب قريبٌ منه، وهو لا يخلو من إبهام وقصور، وأحسن منه وأوضح تفصيلاً ما جاء في الأساس.

قال: شكرتُ الله نعمته، واشكروا لي، وقد يُقال شكرتُ فلاناً يريدون نعمةً فلان... اه. فعلم من صريح عبارته أنّ الشكر يُعدّى إلى المشكور له أي المنعم باللام وإلى المشكور به، أي النعمة بنفسه. تقول: شكرتُ لزيدٍ صنيعته، بجرّ الأوّل ونصب الثاني وهو الأشهر في أصل استعمال هذا الحرف.

ثمّ يجوز لك أن تحذف أحد المتعلّقين فتقول: شكرتُ لزيد، وشكرتُ صنيعه زيد، ويجوز أن تقول شكرتُ زيداً على تقدير مُضافٍ محذوفٍ أي صنيعه زيد.

وأما تعديته إلى المشكور به بعلی فيجوز على تضمين الشكر معنى الحمد، وحينئذٍ تمتنع اللام فتقول: شكرته على إحسانه كما تقول: حمدته على إحسانه للمطابقة بين الاستعمالين. فتأمل.

ومن ذلك قول بعضهم: مرّق الكتاب إرباً إرباً، وقطع الحبل إرباً إرباً، أي قطعة قطعة، وأكثرهم يقرأها أرباً أرباً بفتحيتين وليس شيء من ذلك بصواب.

إنّما يُقال: قطعت الذبيحة إرباً إرباً بكسر الهمزة وسكون الراء أي إرباً إرباً، ومعنى الإرب العضو فهو خاصّ بما له أعضاء ولا يجوز استعماله للكتاب والحبل وأمثالهما. وأما الأرب بفتحيتين فمعناه الحاجة.

ومن ذلك قولهم: خرج فلانٌ عُصاريّ يوم كذا، يريدون وقت العصر، وأكثر ما سمعت اللفظة في قراءتهم بضمّ العين وفتح الراء، على مثال عُصاريّ وخراميّ، ولا وجود لهذه اللفظة في كتب اللغة، ولعلّ أوّل من قالها أراد أن تكون بفتح العين وكسر الراء وتشديد الياء كأنّها جمع عُصريّة، من قول العامّة جئته عُصريّة النهار كما يقولون جئته صبحيّة وظهريّة، وكلّ ذلك لم يردّ شيء منه في استعمال العرب.

ومن ذلك قولهم: أوجبني إلى كذا، أي أجبني إليه، وأضطرّني وإتما يُقال: أوجبتُ الأمر، ولا يُقال: أوجبتُ الرجل، فالصواب أوجبتُ عليّ كذا.

ومثله قولهم أعلنت فلاناً بالأمر، على حدّ أعلمته به مثلاً، وإتما يُقال: أعلنت الأمر وبالأمر أي أظهرته وقد أعلنته لفلان كما تقول أظهرته له. ويقال أيضاً أعلنته إليه كما يُؤخذ من عبارة لسان العرب.

ومن ذلك قولهم: تولّج فلانٌ الأمر، أي تولّاه، وما نحسبهم إلّا أرادوا هذا اللفظ الأخير بعينه أي لفظ تولّاه فأبدلوا من ألفه جيماً، وهو من غريب التحريف. فأتما تولّج فمعناه دخل مثل ولج المحرّد.

ويقولون: أشار عليه بكذا فانصاع لمشورته، يعنون انقاد وأطاع، ولا وجود لذلك في اللغة، لكن يُقال: انصاع الرجل إذا انفتل راجعًا مسرعًا، وفي الأساس انصاع القوم، إذا مروا سراعًا، وفي اللسان صاع الشيء يصوعه صوعًا فانصاع أي فرقه، فتفرّق لم يجيء في هذا الحرف غير ذلك.

ومن ذلك قولهم: عهد إليه أمر كذا، فيستعملون عهد متعدّيًا بنفسه، والصواب: تعدّيته بفي. قال في لسان العرب: ويُقال: عهد إليّ في كذا أي أوصاني... ومنه قوله عزّ وجلّ: ألم أعهد إليكم يا بني آدم، يعني الوصيّة والأمر، والعهدُ التقدّم إلى المرء في الشيء... اه. وقد علمت معنى التقدّم في محله.

ومن ذلك قول بعضهم، ينبغي عليك أن تفعل كذا فيعدّونه بعلى، لظنّهم أنّه بمعنى يجب، وليس كذلك لأنّه في الأصل مطاوعٌ بغي الشيء، بمعنى طلبه، فكأنّه قيل يتطلّب لك وإن كان لا يجوز أن يُقال انبغى وانطلب بهذا المعنى، ولكنّه من الألفاظ التي جرت كذلك على ألسنة العرب، وألزمت وجهًا من الاستعمال لا تتعدّاه.

وهو يُستعمل عندهم بمعنى يجوز، ويصلح، ويتيسّر، ولم يُسمع عنهم إلّا موصولًا باللام، ومنه: لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر، وما علمناه الشعر وما ينبغي له.

ولا يكاد يُستعمل إلّا بصيغة المضارع كما رأيت، ولذلك يعدّه أكثرهم من الأفعال الغير [غير] المتصرّفة.

ومن هذا القبيل قولهم: هذا العمل يقتضي له كذا من النفقة، وقد جُمِعَت له الأموال المقتضية، فيستعملون هذا الحرف لازمًا بمنزلة يجب، وهو لا يُستعمل كذلك البتّة، لأنّ اقتضى هنا بمعنى طلب، يُقال: إفعل ما يقتضيه كرمك أي ما يطالبك به كما في الأساس.

فالصواب أن يُقال: هذا العمل يقتضي كذا من النفقة باستعمال الفعل متعدّيًا مُسنَدًا إلى ضمير العمل، وقد جُمِعَت له الأموال المقتضاة بصيغة اسم المفعول.

ومثله قولهم: هذا الأمر قاصرٌ على كذا أي مقصورٌ عليه، لا يتعدّاه إلى غيره، فيستعملون هذا الحرف لازمًا أيضًا لا تكاد تجده في كلامهم إلّا كذلك وهو غريب.

قال في لسان العرب: قصرتُ نفسي على الشيء إذا حبستها عليه وألزمته إياه... وقصرتُ الشيء على كذا إذا لم تجاوز به إلى غيره. يُقال: قصرتُ اللقحة على فرسي إذا جعلت درّها له، وناقّة مقصورةٌ على العيال يشربون لبنها. اه.

ويقولون فلان من ذوي الشهامة يعنون المروءة، وعزّة النفس، وليس ذلك في شيء من كلام العرب. ولكنّ الشّهم عندهم الذكيّ المتوقّد الفؤاد، ويجيء بمعنى السيّد النافذ الحكم في الأمور.

وقال الفراء: الشّهم في كلام العرب الحُمُول الجيّد القيام بما حُمِّل. وكلُّه بعيدٌ عن المعنى الذي يريدونه كما ترى.

وقريبٌ من ذلك قولهم: فلان طاهر الذيل، يريدون أنّه ظلّف النفس، منزّه عن المطامع الدنيئة، والمكاسب الممقوتة، ولا معنى لطهارة الذيل هنا كما لا يخفى. ولكنّ لهذه الكناية معنى آخر لا يخفى على اللبيب، ومثلها هو عفيف المتزر، ونقيّ الثياب، وطاهر الحجزة، وطيب معقد الإزار. قال النابغة:

رِقَائُ النَعَالِ طَيِّبٌ حُجْرَاتُهُمْ يُحْيَوْنَ بِالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَاسِبِ

ويقولون غصنٌ يانع، أي نضير أو رطب، وكذا زهرةٌ يانعة، وروضٌ يانع، ولا يأتي ينع بهذا المعنى إمّا يقال ثمّر يانع، ويُنْبَعُ أي ناضج، وقد ينع الثمر وأينع، إذا أدرك وحن قطافه، واليانع، أيضاً، الأحمر من كلّ شيء، وثمرٌ يانع إذا لَوّن.

ومن الغريب أنّ هذا الوهم ورَدَ في كلام أناسٍ من المتقدمين، وممن وهمّ فيه الحريري صاحب دُرّة الغوّاص. قال في المقامة النصيبية: "وكان يوماً حاميّ الوديقة يانع الحديقة". وفسّر الشّريشي "يانع الحديقة" بقوله: "ناعم الروضة". وجاء للشّريشي أيضاً في خطبة شرحه: "ولم يزل في كلّ عصر من حملته بدر طالع وزهر غصنٍ يانع". ومن كلام القاضي شهاب الدين بن فضل الله: "حتّى تدفق نهره وأينع زهره"، رواه صاحب "فوات الوفيات". وقال الصفدي:

يا من حواهُ اللحدُ غصنًا يانعًا وكذا كسوف البدر وهو تمام

الشيخ إبراهيم اليازجي،

لغة الجرائد، جمعه وقدم له نظير عبّود، الطبعة الأولى، بيروت، دار مارون عبّود، ١٩٨٤، ص ٢٨ - ٣٧.